

قرارات اتخذها المجلس التشريعي،ولم تصادق عليها السلطة التنفيذية

قرارات متعلقة بسلطة الأراضي

- القرار ١/١٥/٧٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٨/١
- القرار ١/١١/٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/٤
- القرار رقم ٣/١٢/٣٢٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١١/٣
- القرار ٤/١٣٨/٨/٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٢
- القرار ١/٦/٣٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٢

أهم المواضيع التي تناولتها القرارات

- تشكيل هيئة باسم سلطة الأراضي.
- الإسراع في تسجيل الأراضي في الطابو والتي لم يستكمل تسجيلها منذ عهد الانتداب البريطاني.
- دراسة نظام بيع الأراضي بالحجة ودراسة إمكانية قيام الجهات ذات العلاقة بالتصديق على هذه الحجج كتنوع من الرقابة على هذا الجانب من العقود.

قرارات متعلقة بالأمن

- القرار رقم ١/٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٤/٤-٢
- القرار رقم ١/٧/٤٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٦-٥
- القرار رقم ٤/١٠/٤٠٦ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٩
- القرار رقم ٣/٦/٢٢٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١
- القرار رقم ٨/٧/٦٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٨
- القرار رقم ٨/٧/٦٣٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦
- القرار رقم ٩/٣/٧١٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١

أهم المواضيع التي تناولتها القرارات المتعلقة بالشأن الأمني

- إعادة النظر في الهيكلة البشرية والتنظيمية للأجهزة الأمنية.
- توحيد الأجهزة الأمنية وتحديد اختصاصاتها.
- عرض السياسة والخطة الأمنية على المجلس التشريعي.
- ضرورة قيام الأجهزة بمحاسبة وملاحقة كل من يقدم على خرق القانون.
- اقتراح وتقديم تشريعات تنظم عمل وصلاحيات الأجهزة الأمنية.
- تفعيل العمل بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ بشأن حيازة الأسلحة.
- تقديم العاملين بالأجهزة الأمنية الذين يمارسون الابتزاز إلى المحكمة العسكرية.

قرارات متعلقة بالسادة رئيس هيئة الرقابة العامة ورئيس سلطة النقد

- القرار رقم ٤/٧/٣٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢
- القرار رقم ٨/٧/٦٤٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠
- القرار رقم ٨/٧/٦٥٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ (البنك رابعا).
- القرار ٩/١/٦٧٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٥
- القرار ٨/٧/٦١٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩

أهم المواضيع التي عاجلتها القرارات

- تقديم السادة رئيس هيئة الرقابة العامة ورئيس سلطة النقد للمجلس التشريعي.
- إحالة السادة المذكورين في البنء السابق للقضاء.
- تقديم تقارير هيئة الرقابة إلى المجلس.

قرارات متعلقة بأحالة ملغآت إلى النائب العام

١/١١/٦٥ ملف سلطة النقد	
٢/٢٢/٣١٧	تزوير شهادات المنشأ في وزارة الزراعة
٨/١/٦٤٢	بنك فلسطين الدولي احيل الى النائب العام
٩/١/٦٩٧	الاسمنت احيل الى النائب العام.
٣/١١/٣٢٤	الحج وموضوع الحطّات
٨/١/٦٤٦	ملف وزارة المواصلات
٧/١/٥٨٠	الشاي ماركة النمر

قرارات لها علاقة بالخدمات

- القرار رقم ٨/٧/٦٣٠ بشأن المياه.
- القرار رقم ٨/٧/٦٧٢ بشأن التامين ودور الشرطة في الرقابة على الركبات.
- القرار ٨/٢/٥٥٥ تخصيص مبالغ للمطلوبين أو من أصدرت اسرائيل أحكاماً باعدامهم.
- القرار رقم ٧/١/٥٨٤ للتعامل بتحديد التعرفة الخاصة بشركة الكهرباء وإعادة تنظيم الطاقة وتخفيض

أسعار الكهرباء في بلدية نابلس.

٥. القرار رقم ٧/١/٥٨٥ بشأن أسعار السولار وأسعار اجور السيارات.

٦. القرار رقم ٧/١/٥٥٨ دفع مستحقات البلديات.

خاص - آفاق برلمانية

رغم إقرار كافة الجهات الاعلامية سواء المحلية الخاصة أو الرسمية بأهمية ان يكون هناك ناطق اعلامي محدد باسم السلطة الوطنية، الا ان هذا الأقرار او هذه الفعاعة ما زالت مجرد فكرة تتناقل بعيدا عن تنفيذها على ارض الواقع. بل ان وسائل الأعلام العالمية أيضا تعيش هذه الاشكالية حيث ان ناطق اعلامي محدد يتحدث باسم السلطة الوطنية ليريح مراسلها من ملاحقة السؤوليين الفلسطينيين امام عتبات منازلهم او على الطريق اثناء سفرهم للحصول على تصريح صحفي ازاء قضية من القضايا. ليس ذلك فحسب، فهناك من الوزراء الذين يديرون وزارة متخصصة في احد جوانب الحياة للمواطنين، يطلفون العنان لتصريحاتهم امام الكاميرات ليس عن عمل وزارتهم، بل عن الوضع السياسي الذي لم يكونوا اصلا قد شاركوا فيه.

وفي ظل الوضع الذي يعيشه الخطاب الاعلامي الفلسطيني، الذي يصفه صحفيون بـ «الفوضوي» و«خرون بـ «الانفلات الاعلامي»، تبقى الصورة الاعلامية الفلسطينية تعاني من ضعف يمكن الاعلام الاسرائيلي من اقتتراسها عند اى من القضايا الفلسطينية المحلية.

وخير دليل على ذلك، كيف ان الاعلام الاسرائيلي تالعب بمشاعر واحاسيس ملايين الفلسطينيين بشأن صحة الرئيس ياسر عرفات، في الوقت الذي لم يستطع الخطاب الاعلامي الفلسطيني مجاراة الدعاية الاسرائيلية واكتفى بـ «الخطابات والشعارات».

ومن الأمثلة على ضعف الخطاب الاعلامي الفلسطيني، عدم قدرته على توظيف احتفالات الاسرائيليين في الشوارع. عندما اعلن عن ان الرئيس عرفات قد توفي، لصالح القضية الفلسطينية، مع الأخذ بالاعتبار كيف ان الاسرائيليين كانوا وطفوا فرحة ام لان ابنها نفذ عملية استشهادية في اسرائيل. واعتبر صحفيون فلسطينيون يعملون لدى وكالات ابناء اجنبية وعربية ان تضارب الأنباء الأولية عن صحة الرئيس ياسر عرفات «دليل على فوضوية الخطاب الاعلامي الفلسطيني».

وقال صحفيون «صحيح ان الاعلام الاسرائيلي حاول دون بعض المعلومات في الماكنة الاعلامية، الا ان نجاح توغل للمعلومات الاسرائيلية في الاعلام العالي وحتى في الاعلام الفلسطيني، سببه ضعف وفوضوية الخطاب الاعلامي الفلسطيني». وقال مراسل محطة العربية الفضائية زياد حليبي «ان هناك تضاربا واضحا كان في المعلومات القادمة عن وضعية صحة الرئيس ياسر عرفات، سواء عندما كان هنا في رام الله او بعد نقله الى باريس، وسبب هذا التضارب هو السؤولون الفلسطينيون انفسهم الذين كانوا يبادرون في اعطاء معلومات للصحافة بصرف النظر ان كانوا راوا الرئيس عرفات او لم يروه.

ووصلت حالة «الفوضى الاعلامية» اوجها، حينما اعلن عن دخول الرئيس في حالة غيبوبة تامة، وانباء اخرى تحدثت عن وفاته، ثم تعود ابناء جديدة بالفول ان الرئيس بدا يتحسن، وارتث هذه الأنباء على نفسية الراي العام الفلسطيني.

ودفعت هذه الحالة رئيس البانرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي، بعد أكثر من اسبوع على نقل الرئيس في فرنسا، للإعلان عن «انه ت الاتفاق في باريس على ان السؤول عن اعطاء بيانات صحافية عن صحة الرئيس هو الطاقم الطبي الذي يشرف على علاجه فقط».

وهاجم سؤولون فلسطينيون كبار وسائل الاعلام المختلفة، معتبرين ان وسائل الاعلام «لا تتوخى الدقة في تقاريرها، الا ان احد الصحافيين قال «لكن اية معلومة صحافية عن صحة الرئيس عرفات لم تخرج دون استنادها الى مصدر فلسطيني». وبعيدا عن الأنباء التي تضاربت بشأن صحة الرئيس عرفات، يمكن القول ان الصحافيين بالجمل يعانون من غياب ناطق رسمي واحد باسم السلطة الفلسطينية، وهذا ما ظهر في العديد من القضايا السياسية السابقة، ولم تتوقف القضية عند مرض الرئيس عرفات. فما ان تتربع قضية معينة على سلم اهتمامات الاعلاميين، حتى يتوجه الصحافيون العاملون بالقرب من مراكز صنع القرار السياسي الفلسطيني، هنا في رام الله، الى مقر المقاطعة او مقر رئاسة الوزراء او المجلس التشريعي.

ويجد الصحافيون ضالقتهم، لاستعداد كبير من السؤوليين للدلاء بتصريحات صحافية، منها ما هو صادق ومنها ما هو بعيد عن لب الموضوع الذي يبحث عن صحافي.

ويقول الصحافي محمدا دراغمة الذي يعمل لدى وكالة اسوشيتد برس الاميركية، «ان الصحافيين مضطرون،



قرارات متعلقة بالادارة العامة

- القرار رقم ٧/١/٥٧٩ المتعلق بتعيين وتثبيت الموظفين في الوظائف الحكومية.
- القرار رقم ٧/١/٥٥٨ وقف تعيين موظفين على حساب الخزينة لصالح الشركات وهيئات غير حكومية وتطبيق قانون الخدمة المدنية، ووقف انشاء هيئات حكومية بمراسيم رئاسية.
- القرار رقم ٨/٧/٦٢٨ بشأن التشريعات المنظمة لعمل الوزارات والمؤسسات الاقتصادية.
- القرار رقم ٧/١/٥٦٨ بشأن عضوية المجلس التشريعي ورئاسة هيئات تنفيذية في السلطة.
- القرار رقم ٨/٧/٦١٧ (البنء سادسا) ضرورة الزام العاملين في وزارة الصحة التقيد بالعمل الحكومي وعدم تقاضي اجرين من وزارة المالية.

قرارات متعلقة بالقضاء

قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢

نص هذا القانون على وجوب إصدار قوانين لتنفيذه.

مادة (٧٧)

ينظم القانون الخبرة أمام جهات القضاء

ولدى النيابة العامة ويحدد حقوق الخبراء وواجباتهم وطريقة تأديتهم

مادة (٧٨)

يعين لكل محكمة عدد كافٍ من العاملين ويحدد القانون وواجباتهم.

مادة (٤٢٢)

وفقا لأحكام القانون يختص المجلس بكل ما يتعلق بمهمة الحماة بما في ذلك،

٤- وضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وعرضها على الهيئة العامة لاقرارها بما فيها،

أ. نظام قاعد الحامين والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

ب. نظام إعانة الحامين في حالات المرض، أو الكوارث والتوقف عن العمل لأسباب قاهرة.

ج. النظام الداخلي.

د. نظام تحديد رسوم التسجيل في سجل الحامين وإعادة التسجيل.

هـ. نظام تحديد الرسوم الواجب تقاضيها لصندوق النقابة من الحامين.

و. نظام صندوق تعاوني للمحامي تحدد فيه خدمات الصندوق وموارده ونفقاته واسلوب تحقيقها والأحكام المتعلقة بها وللتنظمة لها.

مادة (١٧)

يضع مجلس القضاء الأعلى نظاماً لتدريب القضاة وإعدادهم قبل تولي أعمال القضاء.

مادة (٤١)

يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته ويجوز له ان يشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه يفوضها في بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل.

مادة (٤٢)

١. تنشأ دائرة للتفتيش على القضاة تلحق بمجلس القضاء الأعلى تؤلف من رئيس المكتب الفني وعدد كافٍ من فضاة محاكم الاستئناف أو من هم في مرتبتهم من أعضاء النيابة العامة.

٢. يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة لدائرة التفتيش يبين فيها اختصاصاتها والقواعد اللازمة لأداء عملها وعناصر تقدير الكفاية بما فيها نتائج الدورات التدريبية وأسباب إلغاء احكام القاضي و نقضها أو تعديلها.

مادة (٨٠)

يضع مجلس القضاء الأعلى اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

د. حيدر عبد الشافي ل(افاق البرلمانية)

الخروج من الازمة يكمن في الكف عن

التطلعات الذاتية والفصائلية.



بعد نجاح بارز في الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٦، سرعان ما تخلى د. حيدر عبد الشافي عن موقعه في المجلس التشريعي، الامر الذي لفت الانظار اذناك، و برزت تساؤلات تدور حول جدوى المعارضة من خارج المجلس، و غير ذلك من تساؤلات .

توجهنا للدكتور حيدر عبد الشافي، بجملة من التساؤلات، وكان اولها يتعلق بالبرنامج الانتخابي و طموح الشافي في بناء مجلس تشريعي قادرعلى المسألة.

اجاب د.حيدر عبد الشافي، بان ابرز الخطوط العريضة لبرنامج الانتخابي، بنيت على ضرورة تجسيد ديمقراطية فلسطينية، من شأنها تمكين الانسان الفلسطيني في صنع و بناء مستقبلية . و لعله من نافلة القول ،فان تمكين الانسان الفلسطيني الاسهام في صنع القرار وصوغه، عبر الوسائل الديمقراطية، و ابرزها وجود مجلس تشريعي، حر و نزيه، هو ضرورة سياسية اجتماعية في ان معا.

اضافة الى ذلك، فقد سبق لي و أن أكتبت عبر برنامجي الانتخابي، على ضرورة تبني نهج الموضوعية، و الاحتكام الى القانون، و نبذ الذاتية و العشوائية و العائلية، و التمسك الحازم بمبادئ واضحة و معلنة . كما و كان لي امل و طموح في تشكيل جبهة عريضة متحدة لمواجهة تحديات الاحتلال. س، اذن لماذا تركت المجلس مبكرا، ألم يكن بالإمكان البقاء و ممارسة المعارضة!!!.

باعترادي، ان المجلس التشريعي أخفق في تحقيق أهدافه و أثر التمسك بالأهداف الخاصة .المجلس ناقق الرئيس و كان هذا سبب استقالتي المبكرة من المجلس.

س: هل تعتقد بان ممارسة النقد و المعارضة من داخل المجلس، كانت أجدى و أنفع !!!؟

لا...لا اعتقد ذلك . جاءت استقالتي بعد أن تبدى لي مدى استهانة السلطة التنفيذية، بسلطة المجلس و استقلالته... و بدلا من ذلك ظهرت مناقشة السيد الرئيس .

س: كيف شخص ازمة المجلس الان !!!؟

منذ استقالتي لم أتابع عن قرب ما جرى و ما يجري في المجلس، و بالتالي فليس بإمكانني الحديث عن الازمة الحالية و لكن و بشكل عام يمكنني ان أوكد ان أسباب الازمة، تكمن في اهمال الموضوعية، و الافساح في المجال، للتطلعات الشخصية و العائلية و الحزبية .

س:كيف يمكن الخروج من الازمة الراهنة في المجلس!!!؟

الامر هنا يتعلق بتغيير الرؤى و المناهج و طرائق العمل . لا يمكن لنا ان نخرج نحن منا فيه، و نحن نعيش في حالة الانحراق في التطلعات الشخصية-الذاتية، و أن نحتكم للفصائلية . يمكننا الخروج فقط، عندما نلتزم بالصالح العام، و أن ننحاز الى المصلحة الوطنية العامة، بعيدا عن الذاتيات و ا لفصائلية.

تضارب الأنباء عن صحة الرئيس عرفات كشف فوضوية الخطاب الإعلامي الفلسطيني

مراسلو وكالات الأنباء والمحطات الفضائية: المسؤولون الفلسطينيون هم السبب !!

وهم بحاجة إلى مادة اعلامية رسمية لنشرها بعجراها وبجرها، لذلك هم ينتظرون طويلا امام المؤسسات الفلسطينية للبحث عن اي ادلاء صحافي.. ولا يعني الصحافيين ما يقوله السؤول، كثيرا، وما يفهمهم هو نقل حديث هذا السؤول ونشره للقارئ، ليقرر القارئ بعد ذلك ان يشاهد او يسمع ان كان السؤول تحدث بصدق او غير ذلك. وعن طبيعة التصريحات الصحافية التي تصدر عن سؤولين، يقول دراغمة، «في الحقيقة ان غالبية التصريحات التي يقدمها السؤولون الفلسطينيون بشأن اى من القضايا السياسية، تكون على الاغلب خالية من اي معنى، متكررة، لا تعلم لها ولا راحة».

ويقول دراغمة، «في الدول للتقدمة، يحرص السؤولون على توظيف اعلاميين متخصصين لديهم، بحيث يحدد هؤلاء الاعلاميون للسؤوليين كل صباح، ما هي القضايا المهمة في ذلك اليوم، ويتوقعون الاسئلة التي من الممكن ان يوجهها لهم الصحافيون، ويؤودونهم باقتباسات مختصرة ذات معنى يقولونها لوسائل الاعلام».

وبمعنى الصحافيون ساعات طوال امام المؤسسات الفلسطينية ترقبها لعلومة صحافية، الا ان ما يحصلون عليه في النهاية ليس سوى «خطابات انشائية بعيدة عن اية معلومة»، قال دراغمة. ويصف دراغمة حالة الخطاب الاعلامي الفلسطيني الرسمي بـ «الانفلات الاعلامي»، مشيرا الى اهمية ان يكون هناك متحدث واحد باسم السلطة الوطنية، او أكثر «لكن ان يتم تحديدهم». وضاع الصحافيون مع تصريحات السؤولين، خاصة حينما اعلن عن خطلة شارون للاسحاب من غزة او فيما تعلق بدور اللجنة الرباعية.

ويقول مراسل محطة ابو ظبي الفضائية ماجد سعيد «ما يقوله السياسيون فيما يتعلق بالعديد من القضايا السياسية ليس سوى شعارات وليس معلومات».

وقال سعيد، «ما ناخذه من السؤولين، ليس سوى عموميات.. وبإمكانني ان اعمل مقابلة س ج، مع احد السؤولين قبل عدة اشهر، واتعامل معها اليوم وسأجد الاجابات ذاتها». وبحسب ماجد فان السؤول الفلسطيني عندما يتحدث لاية وسيلة اعلام، يعطي موقفه الشخصي وليس موقفا رسميا للسلطة.. ومن السؤولين من يبادر الى التحليل السياسي امام الكاميرات.. واكثر من ذلك، يبادر سؤولون كبار للذهاب الى مكاتب محطات البث الفضائية، لاجراء مقابلة صحافية، ورغم ذلك الا انهم يبقون في اطار التحليل واعطاء الؤايف الشخصية اكثر من مواقف رسمية حكومية. ويقول سعيد، «السؤولون يبدون استعدادا كبيرا للقدوم الى مكاتب المحطات الفضائية .. ليس سؤولا واحدا وانما في بعض الاحيان اثنان، وبالنسبة لي اكون على دراية تامة بماذا سيقولون مسبقا، وقال سعيد ان بعض السؤولين ومن خلال مراقبتهم يتصلون مع الصحافيين لاتنهم بريدون الادلاء بتصريح صحافي، «ذهب اليهم، لنجد ان ما لديهم ليس سوى شعارات خطابية ليس الا». وبالنسبة لمراسلة مونت كارلو شروق الاسد فان الاستعداد الذي يبديه السؤولون للقدوم الى المحطات الفضائية لاجراء مقابلات صحافية، «شيء جيد، في الوقت ذاته، تقول الاسد، لكننا بحاجة الى معلومة وليس الى خطابات وشعارات شخصية».

واضافت «فعلا هناك فوضى في الخطاب الاعلامي الفلسطيني، وهذا يكشف لنا مدى الحاجة الى موقف رسمي واحد يعطي معلومة وليس شعارات».

وتقول الاسد ان السؤوليين الفلسطينيين، وفي كثير من الاحيان يتحدثون بصفتهم الشخصية وليسوا كمسؤولين، وهذا ما يفقد حديثهم الصدقية، تابعث الاسد. وقد يكون بإمكان الصحافيين العاملين في محطات البث الفضائية استخدام المقابلة الصحافية مع اي سؤول، بصرف النظر عما تحدث به السؤول لأنه لا يكون معروفا بشكل مطلق، ماذا يستكمل السؤول نا كان على الهواء مباشرة مثلا. الا ان اهمية حديث السؤولين، تبرز اكثر ما تبرز لدى وكالات الأنباء العالمية. وفي هذا السياق، يقول ماهر ابو خاطر مراسل وكالة الأنباء اللاتينية «ان وكالات الأنباء تبحث دائما عما هو جديد.. ولكن بالفعل هناك مشكلة لدى السؤوليين الفلسطينيين بأنه ليس لديهم جديد، ولا يتحدثون بصدق رغم انه في كثير من الاحيان تكون لديهم المعلومة».

واضاف «يتحدث السؤولون بخطوط عامة دائما لارضاء الصحافيين فقط، وهذا يضر بمصداقية السؤول المتحدث». ويقول ابو خاطر انه يبغض احيانا كثيرا مع سؤولين لاكثر من نصف ساعة، في مقابلة صحافية، وفي النهاية لا يخرج بشيء او يخرج بجملة او جملتين من مجمل الحديث الذي ادلى السؤول به.



مراسلو المحطات الاجنبية والعربية امام المقاطعة يتابعون تطورات صحة الرئيس

الصحافيون تأثروا بالسؤولين !!

وفي الوقت الذي من المفترض ان يؤثر الصحافي على اداء السؤول الاعلامي، تاثر الصحافي واصبح مساهم في الفوضى الاعلامية، حسب ما يرى صحافيون آخرون. ويقول مراسل وكالة الأنباء الاسبانية وتلفزيون تونس عصام بدران ان احاديت السؤولين دائما «متكررة ومملة». وسبب ذلك، حسب بدران الصحافيون انفسهم، وقال «السؤولون يكررون احاديثهم لأن الصحافيين يكررون اسئلتهم... فاصبحت اسئلة الصحافيين هي ذاتها ما يدفع السؤولين لتكرار الاجابات».

وبرزت محطة الجزيرة والعربية في التعامل «على الهواء مباشرة، مع قضايا سياسية راهنة، الامر الذي كان يستدعي المحطتين البحث عن سؤولين سواء عن الجانب الاسرائيلي او الفلسطيني.

وتقول مراسلة الجزيرة شيرين ابو عاقلة «ان السؤوليين الاسرائيليين في كثير من الاحيان يكونون اكثر انسجاما في موقفهم، خلال المقابلات المباشرة، في حين ان السؤوليين الفلسطينيين يكونون اكثر تمسكا بالشعارات ولا يعطون معلومات يكون المشاهد بحاجة اليها».واعترفت ابو عاقلة ان المرحلة الفلسطينية الحالية بحاجة ماسة الى اعادة النظر في شكل ومضمون الخطاب الاعلامي الفلسطيني.

ونتيجة للخبرة التي اكتسبها الصحافيون بشأن طريقة تعامل السؤوليين الفلسطينيين مع اية قضية سياسية، بات الصحافيون ملمين كثيرا بالوقف الفلسطيني الرسمي، بل ملمين بآراء واسلوب الكثير من السؤولين قبل ان يعلنوها.

وتقول هدبل وهذان مراسلة العربية، انها في كثير من الاحيان تتوقع ما سيقوله السؤول قبل ان يقف امام الكاميرا ويبدا الحديث. وتقول «توقعاتي تكون في محلها في كثير من الاحيان، ويمكن القول انني اتجح في معرفة تفاصيل التصريحات الصحافية للسؤوليين الفلسطينيين قبل تلاوتها، بنسبة ٩٢%».